

معدلات نمو القروض الشخصية نحو الاستقرار في 2016

إعداد: عبد الفتاح منتصر - غرافيك: حسام الحوراني

يتوقع خبراء ماليون، أن يشهد عام 2016 استقراراً نسبياً في معدلات نمو القروض الشخصية بالدولة، لتسجل نسباً أقل من الأعوام الثلاثة الماضية، بعد أن شهدت معدلات نمو قياسية مت sarعة خلال السنوات العشر الأخيرة،خصوصاً مع تراجع أسعار الفائدة خلال هذه السنوات، وزيادة النزعة الاستهلاكية. ويرجع الخبراء توقعاتهم لانخفاض معدلات النمو في الإقراض الشخصي خلال العام الجديد، إلى عدة عوامل، أبرزها الارتفاع المتوقع بأسعار الفائدة على الإقراض، بعد أن شهد عام 2015 ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك، وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة على شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي، كأداة لامتصاص السيولة الفائضة بالجهاز المصرفي.

% 55

تقريباً من التسهيلات الائتمانية للأفراد بالدولة، تدرج ضمن الآجال الطويلة، ونسبة كبيرة منها تمدد فترات سدادها لأكثر من 6 سنوات.

% 70

من القروض الشخصية تقريباً، تتم عبر بطاقات الائتمان، التي تعد الشكل الأكثر انتشاراً بين التسهيلات الائتمانية في الإمارات.

33.2

ألف درهم تقريباً، حصة كل فرد موجود على أرض الدولة، من إجمالي القروض الشخصية الممنوحة بالدولة، وفق تقديرات خبراء، وتعد من أعلى المعدلات العالمية.

% 9.5

ارتفاع معدل الفوائد على القروض الشخصية المصرفية، بحسب تقديرات مصريين في عام 2014، إلى نحو 10% بنهاية 2015.

332.3

مليار درهم إجمالي القروض الشخصية المقدمة في نهاية شهر نوفمبر 2015، وفق أحدث إحصاءات أصدرها المصرف المركزي.



% 10.9

نسبة النمو السنوي بقروض الأفراد، خبراء بأنها نسبة مرتفعة، تظهر إفراطاً في الإقراض الشخصي، قد لا يتم معهاأخذ الاحتياطيات الكافية من قبل البنوك لتقليل نسب مخاطر فقدان هذه الأموال التي تقدم على تقديمها بنوك عديدة، مع عدم دراسات كافية، في ظل المنافسة المحمومة بالقطاع المالي للتواجد في هذا القطاع.

% 202

نسبة هو إجمالية تم تسجيلها خلال السنوات العشر الأخيرة، مرتفعة من نحو 110 مليارات درهم في عام 2006، لكافحة القروض الشخصية الاستهلاكية والتجارية، وتضاعفت 3 مرات تقريباً بنهاية العام الماضي.

